

<p>المملكة المغربية</p>  <p>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>	<p>المملكة المغربية وزارة التشغيل و التكوين المهني</p> 	<p>منظمة العمل العربية</p>  <p>مكتب العمل العربي</p>
--	--	---

**الندوة القومية حول
"السياسات الحكومية و أثر تدخلها على
نظم الضمان الاجتماعي"
الدار البيضاء 27-29/07/2005**

**التقرير الختامي
و التوصيات**

الندوة القومية حول
" السياسات الحكومية وأثر تدخلها على
نظم الضمان الاجتماعي "
الدار البيضاء في 27-29/07/2005

تقديم

في إطار تنفيذ مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) لخطة عمله لعام 2005، و بالتعاون المشترك مع وزارة التشغيل و التكوين المهني و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المملكة المغربية، تم تنفيذ عقد الندوة القومية حول "السياسات الحكومية وأثر تدخلها على نظم الضمان الاجتماعي" خلال الفترة من 27 - 29 يوليو/تموز 2005 في مدينة الدار البيضاء بمشاركة مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية التالية ، الأردن، السعودية السودان، سوريا، سلطنة عمان، لبنان ، ليبيا، المغرب، موريتانيا، اليمن ومنظمات أصحاب العمال في كل من : - المغرب، مصر، و اتحادات نقابات العمال في كل من تونس، فلسطين، الكويت، المغرب، مرفق قائمة بأسماء المشاركين في الندوة.

أولا : مبررات الندوة :

تنفيذا للمبادئ التي جاءت في الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية و في الإستراتيجية العربية للتنمية البشرية، و ما تناولته قرارات مؤتمر العمل العربي بشأن الحماية الاجتماعية و العمل على مواجهة أزمة البطالة في الوطن العربي، و ما أكدت عليه بشأن دعم و تشجيع قيام المشاريع القومية الإنتاجية و تحفيز الاستثمار العربي على خلق فرص العمل المستدامة و دفع آليات قيام السوق العربية المشتركة.

و إيماننا بأهمية المشاركة الثلاثية (حكومات/أصحاب أعمال/عمال) في صناعة القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال إدارة نظم الضمان الاجتماعي، التي أصبحت تشكل أكبر وعاء مالي، و توظيفها في مشاريع إنتاجية تخلق فرص عمل جديدة لتستوعب الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام من خريجي المؤسسات التعليمية و مراكز التدريب و التأهيل المهني، لتزداد بهم أعداد الممولين لصناديق الضمان الاجتماعي لسنوات طويلة ممتدة.

و تفاعلا مع مبدأ الشفافية في العمل، و دور وقفات التأمل و المراجعة في تصويب مسيرة العمل التأميني تشريعيًا و تطبيقيًا، و إيماننا بأن التقدم البناء يخدم و لا يهدم، و أن حرية الرأي تعزز مسيرة الديمقراطية التي أصبحت سمة العصر، كان لا بد من تفعيل توصيات الندوات العربية للتأمينات الاجتماعية و التي كانت تطالب باستمرار بمد مظلة التأمينات الاجتماعية و التوسع في فروع التأمين وصولاً إلى الضمان الاجتماعي الشامل، و استقلالية مجالس إدارة الضمان الاجتماعي في استثمار أمواله من خلال إعادة النظر في نظم الضمان الاجتماعي و الحد من تدخل السياسات الحكومية و أثارها على نظم الضمان الاجتماعي. يأتي انعقاد هذه الندوة القومية الهامة و التي تتسم بموضوعاتها بالصراحة و الجرأة في طرح المشكلات و اقتراح الحلول، يعزز نتائجها خبرات المشاركين من ممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية و أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

ثانيا : أهداف الندوة :

- التعرف على مظاهر التدخل الحكومي و أثره على نظم الضمان الاجتماعي من حيث الشمولية، و عدد فروع التأمينات النافذة، و استقلالية مجلس الإدارة، و حرية استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- طرح أفكار و تصورات للدور المنتظر من صناديق الضمان الاجتماعي في دعم قيام المشاريع الإنتاجية القومية المشتركة.
- وقفة تأمل و مراجعة للمرحلة الماضية من عمر مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية للتعرف على مواطن القوة و مواقع الضعف في هذه المسيرة.
- البحث عن دور لصناديق الضمان الاجتماعي في خلق فرص العمل لتشغيل الشباب، إسهما منها في حل مشكلة البطالة و زيادة أعداد المشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي. مع مراعاة توفر عنصر الأمان في هذا الاستثمار.
- الإطلاع على التجربة المغربية في مجال الضمان الاجتماعي و تجارب دول عربية أخرى من خلال أوراق العمل القطرية و مداخلات المشاركين، و كذلك الإطلاع على نماذج للتجارب العالمية في هذا المجال.

ثالثا : أوراق العمل :

- إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي و المشاركة الثلاثية في التشريعات العربية.
- أثر التدخل الحكومي في توسيع الشمولية و تعدد التأمينات الاجتماعية.
- استثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي ودورها في خلق فرص العمل و مواجهة البطالة.
- التجربة المغربية في مجال الضمان الاجتماعي.

- مراجعة تقييمية لمسيرة الضمان الاجتماعي في الدول العربية.
- الدور المأمول من صناديق الضمان الاجتماعي في دعم المشاريع القومية المشتركة.

رابعاً : حفل الافتتاح : (اليوم الأول من أيام عمل الندوة)

شارك في حفل الافتتاح ممثلو أطراف الإنتاج في المملكة المغربية و ممثلو
الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى الوفود
المشاركة، برعاية كريمة من معالي الأستاذ مصطفى المنصوري وزير التشغيل و
التكوين المهني. وبدأ حفل الافتتاح بكلمة راعي الندوة ألقاها نيابة عنه كاتب الدولة
للتكوين المهني معالي السيد سعيد ولباشا تحدث فيها عن أهمية الضمان
الاجتماعي و توفير الحماية الاجتماعية لكل مواطن، مبرزاً دور التجربة المغربية
و ما حققتة في هذا المجال بدعم مستمر و توجيه متواصل من جلالة الملك محمد
السادس عاهل المملكة المغربية. وأهم الأهداف التي تسعى إليها و التحديات التي
واجهتها و طرق معالجتها حتى تتحقق أهداف الدولة و المواطنين في تحقيق الأمن
الاجتماعي و العدالة الاجتماعية.

ثم تحدث معالي الدكتور ابراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية
موضحاً أهمية الأمن الاجتماعي من خلال توفير الحماية الاجتماعية و أثر ذلك
على الأمن القومي و الوصول إلى مستقبل أكثر عدالة اجتماعية و الدور الذي
تبدله منظمة العمل العربية في هذا المجال لتنفيذ اتفاقيات العمل العربية
والإستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية، و أهمية الوصول إلى الضمان
الاجتماعي الشامل لمعالجة مشكلة البطالة و الوصول إلى التشغيل الكامل لقوى
الإنتاج لتحقيق التحول من مجتمع الاستهلاك إلى مجتمع الوفرة و الإنتاج للنهوض
بمستوى معيشة المواطن العربي وحقه في العيش الكريم في وطنه و تحقيق

التكامل بين دول الوطن العربي لتصبح قوة اقتصادية تأخذ المكان اللائق بها في زمن القوة و التجمعات الاقتصادية العملاقة.

ثم تحدثت معالي الدكتورة نزهة الشقروني الوزيرة المكلفة برعاية الجالية المغربية في الخارج و الأمين العام للجنة شؤون عمل المرأة العربية في منظمة العمل العربية مؤكدة على أثر تطور و تقدم نظم الضمان الاجتماعي في استقطاب المرأة في ميادين العمل و الإنتاج و تحقيق التمكين الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي أمامها باعتبارها نصف المجتمع، كما تحدثت عن الإنجازات التي حققتها المرأة المغربية بشكل خاص و العربية بشكل عام في جميع الأنشطة و المجالات المهنية، وأبرزت دور الضمان الاجتماعي في التكيف مع الخصخصة من خلال تطبيق بعض فروع التأمينات التي توفر الرعاية و الحماية للمرأة العاملة، مما يشجع أصحاب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تشغيل المرأة دون خوف من أعباء الأمومة و رعاية الطفولة.

و أخير تحدث السيد العربي الزباني مدير قطب التأمينات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المملكة المغربية موضحا مراحل تطور نظم التشريعات الاجتماعية و الضمان الاجتماعي في المغرب سواء من حيث الشمول أو البدء في مراحل جديدة من فروع التأمينات، و ما حققه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من نجاح بفضل الحوار الاجتماعي.

خامسا : فعاليات الندوة :

بدأ عمل الندوة بلقاء و حوار مفتوح مع معالي الدكتور ابراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية مبينا أهداف الندوة و الدوافع لعقدتها في هذه المرحلة التي تعيشها أمتنا العربية و ما تواجهه من تحديات داخلية و خارجية، تحتاج

تضافر كل الجهود من أجل مواجهتها و التغلب عليها، و في مقدمة ذلك الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام و دور صناديق الضمان الاجتماعي في هذا المجال من خلال المساهمة في الاستثمار الذي يخلق فرص عمل مستدامة و كثيفة العمالة. كما أكد على أهمية نظم الضمان الاجتماعي في تعزيز الديمقراطية في الدول العربية و تحقيق التلاحم و التماسك و التعاون لمواجهة الأخطار المتزايدة التي يتعرض لها عالمنا العربي، و ساد اللقاء الصراحة و الشفافية في طرح المشكلات التي تعاني منها نظم الضمان الاجتماعي.

الجلسة الأجرانية :

وفقا للإجراءات المتبعة في إدارة الاجتماعات ثلاثية التكوين، تم في بداية الجلسة انتخاب هيئة رئاسة الندوة على النحو التالي :

- 1- الأستاذ/عبد الوحيد خوجة
كاتب عام وزارة التشغيل و التكوين المهني : رئيسا
- 2- الدكتور / محمد الكركي
مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / لبنان : نائبا للرئيس
- 3- الأستاذ/وجيه عبد العزيز
أصحاب أعمال / مصر : نائبا للرئيس
- 4- الدكتورة/ صباح الطيبي
عمال / فلسطين : نائبا للرئيس
- 5- الأستاذ/خليل أبو خرمة
منظمة العمل العربية : مقرا

أوراق عمل الندوة

بدأ برنامج عمل الندوة بالاطلاع على تجربة المملكة المغربية في مجال الضمان الاجتماعي طرحها الأستاذ عبد الوحيد خوجة الكاتب العام لوزارة

التشغيل والتكوين المهني. و أبرز مراحل تطور نظم الضمان الاجتماعي و الاستفادة من التجارب العربية و العالمية من أجل إنجاح التجربة المغربية. و ما حققته من إيجابيات و إنجازات لصالح المواطنين المشمولين بأحكام الضمان الاجتماعي و امتداد مظلة الحماية ثم تحدث عن التحديات التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي عالميا و نماذج لتجارب بعض الدول في معالجتها.

بعد ذلك جرت مناقشة و استفسارات و مداخلات من المشاركين في الندوة للاستفادة من التجربة المغربية الثرية في فكرها و مضمونها و نتائجها. ورقة العمل الثانية كانت للأستاذ علي عيسى الخبير في الضمان الاجتماعي حول مسيرة الضمان في الدول العربية وقفة للمراجعة والتأمل، حيث تحدث عن المحاور الأساسية في نظم الضمان الاجتماعي في الدول العربية مقارنة بمحاور الإستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية و ما تم تحقيقه في هذا المجال و أهم التحديات التي واجهت و لازالت تواجه نظم الضمان الاجتماعي و مقترحات الحلول وفقا لظروف كل دولة و إمكانياتها مع التأكيد على حق الإنسان العربي في الضمان و الحماية الاجتماعية.

اليوم الثاني من أعمال الندوة

تم تقديم ورقة عمل بعنوان إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي والمشاركة الثلاثية في تشريعات الضمان الاجتماعي العربية قدمها الأستاذ / خليل أبو خرمة مدير إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية ، حيث أوضح النصوص التشريعية ومدى صيانتها لاستقلالية مؤسسات الضمان الاجتماعي و اختصاصات مجالس الإدارة و كيفية تكوينها و نماذج للمشاركة الثلاثية فيها. بعد ذلك عرض الأستاذ سمير عون منسق أعمال اللجنة التنسيقية بين مؤسسات الضمان الاجتماعي

في الدول العربية مقدما مقترحات بشأن تفعيل دور اللجنة لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

بعد ذلك تم مناقشة أوراق العمل و تجارب الدول العربية في هذا المجال والاستماع إلى مداخلات أغنت الحوار و النقاش حول موضوع أوراق العمل التي تم عرضها.

في الجلسة الرابعة، تم عرض ورقة عمل بعنوان أثر التدخل الحكومي في توسيع الشمولية وتعدد فروع التأمينات الاجتماعية عرضها كل من الأستاذ عبد الإله فونثير مدير الدراسات القانونية في رئاسة الحكومة المغربية، و الدكتور خالد ياسين مدير المركز القومي للتأمينات الاجتماعية في الخرطوم ، حيث تم إبراز الدور الإيجابي في التدخل الحكومي من أجل توسيع قاعدة المشمولين بأحكام الضمان الاجتماعي و زيادة فروع التأمينات و الخدمات التي تقدمها و الدور السلبي الذي يحول دون زيادة عدد المشمولين و المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وإبطاء التدرج في التطبيق لمدة طويلة.

اليوم الثالث :

تم تقديم ورقة بعنوان "استثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي و دورها في خلق فرص العمل و مواجهة البطالة قدمها السيدان الأستاذ أدريس الكراوي مستشار بالوزارة الأولى والدكتور أسامة عبد الخالق الخبير الاقتصادي المعتمد لدى منظمة العمل العربية، حيث تم طرح مجالات الاستثمار أمام أموال الضمان الاجتماعي خاصة في حاضنات التكنولوجيا و المؤسسات الصغيرة، و أهمية المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل كثيفة العمالة ومستدامة العمل.

وفى الورقة الثانية عرض الأستاذ أحمد بن شاهو الزدجالي الدور المأمول من صناديق الضمان الاجتماعى فى دعم المشاريع القومية المشتركة من خلال إيجاد لجنة فنية لإعداد الدراسات وتقديم المقترحات التى من شأنها دعم المشاريع الإنتاجية والمشاركة التى تخدم وتعزز قيام السوق العربية المشتركة وتسهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين الدول العربية .

وفى الختام وعلى ضوء ما تم عرضه من أوراق عمل وتجارب قطرية توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

التوصيات :

أولاً : دعوة الدول العربية للعمل على :

- 1- إيجاد نظم التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية التى ليس بها نظم تأمينات اجتماعية حتى الآن .
- 2- توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية لتشمل كل القوي العاملة العربية فى المرحلة المستقبلية القصيرة.
- 3- ضمان تقديم مزايا التأمينات الاجتماعية لكافة المواطنين فى المدى البعيد كهدف أساسى لتحقيق العدالة و السلم الاجتماعى و تحقيق مفهوم الضمان الاجتماعى.
- 4- ضمان تغطية جميع الأخطار الاجتماعية الواردة بالاتفاقية العربية (رقم 3) لعام 1971م، بشأن الحدود الدنيا للتأمينات الاجتماعية، بموجب تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية، و ضمان التطبيق السليم لها.
- 5- العمل على تغطية العامل العربى عند انتقاله خارج قطره للعمل فى أحد الأقطار العربية، بنظم التأمينات الاجتماعية و الضمان الاجتماعى، سواء أكان ذلك من خلال أحكام تشريعات التأمينات الاجتماعية أو بعقد اتفاقات ثنائية وفقاً للاتفاقيات الدولية و العربية (الاتفاقية العربية "رقم 14" لعام 1981م).
- 6- تعزيز الأوضاع المالية لنظم التأمينات الاجتماعية العربية و المحافظة على احتياطياتها بما يدعم و يعزز مشاركة تلك الأموال فى التنمية الاقتصادية

والاجتماعيه من خلال ضمان قنوات استثماريه مضمونه من حيث العائد المجري والمضمون واستحداث مجالات جديدة للاستثمار الاقصادى و الاجتماعى لأموال الضمان الاجتماعى وعلى الأخص الاستثمار فى مجال إنشاء حاضنات الأعمال والتكنولوجيا للمشروعات الصغيرة ومراكز التدريب والتعليم المهنى بما يحقق خلق فرص عمل من ناحية ويحقق المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات البرامج التعليمية والبحثية والتدريب العلمى .

7- الالتزام بعدم التدخل السلبي فى نظم التأمينات الاجتماعية الأمر الذى يؤدى إلى إضعافها وعدم قدرتها لتحقيق أهدافها وبرامجها والتأكيد على استقلالية القرار الاستثمارى .

8- توحيد تشريعات التأمينات الاجتماعية داخل القطر الواحد لإزالة التناقضات فيها، وبما يضمن توحيد المعاملة لجميع العاملين و تحقيق مبدأ الشمول.

9- دعوة منظمات أصحاب العمل و العمال إلى تعزيز الحوار الاجتماعى مع الحكومات من أجل مد مظلة الحماية الاجتماعية و زيادة فروع التأمينات المطبقة و تحقيق استقلالية إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعى و تفعيل المشاركة الثلاثية المتساوية و المتوازنة فى مجال إدارة صناديق الضمان الاجتماعى.

10- دعوة الحكومات لشمول برامجها و خططها على مكتسبات جديدة فى مجال الرعاية التأمينية سواء من حيث الشمول أو تنوع الخدمات التى تقدمها.

11- دعوة البرلمانات العربية عند منح الثقة لبرامج و خطط وموازنات الحكومات التركيز على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين تعزيزاً للديمقراطية وربطها بمصالح الشعب الحيوية.

ثانياً : دعوة منظمة العمل العربية للعمل إلى :

1- نقل التجارب العربية الرائدة فى مجال التأمينات الاجتماعية و تبادل الخبرات و المعلومات و الدراسات للاستفادة منها فى تطوير نظم التأمينات الاجتماعية و تحقيق مبدأ الشمولية فى التغطية التأمينية، وصولاً لنظام عربى شامل للضمان الاجتماعى.

2- إصدار قانون ضمان اجتماعى نموذجي للاسترشاد به فى الدول العربية لتحقيق التقارب و التماثل بين التشريعات الاجتماعية فى الدول العربية.

3- تنشيط و تفعيل دور اللجنة التنسيقية بين مؤسسات الضمان الاجتماعى و المركز العربى للتأمينات الاجتماعية لتحقيق الأهداف من إنشائهما،

وتلبية احتياجات و مطالب مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

4- الاستمرار في عقد مثل هذه الندوة لمعالجة الكثير من المشكلات والتحديات التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي.

5- العمل على عقد ندوة قومية لدراسة تجارب الدول العربية في مجال توفير الحماية التأمينية للعاملين في القطاع الزراعي الذي يشكل العاملون فيه نحو 30% من مجموع القوى العاملة العربية.

ثالثا : يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر و التقدير لمعالي الأستاذ مصطفى المنصوري وزير التشغيل و التكوين المهني لكريم رعايته للندوة و توجيهاته السديدة و التي كان لها و لحسن الأعداد و التحضير من أسرة الوزارة و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المملكة المغربية إلى جانب كريم الضيافة أطيّب الأثر في إنجاح أعمال هذه الندوة المميزة .

كما يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر و التقدير لمعالي الدكتور ابراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية و أسرة منظمة العمل العربية على حسن الأعداد و برنامج عمل الندوة المكثف الحافل بأوراق العمل الهامة، كما يقدر المشاركون حضور معالي الدكتور ابراهيم قويدر أول جلسات عمل الندوة وتوجيهاته و صراحته و حرصه على تحقيق أهداف منظمة العمل العربية واجتياز التحديات برؤيا ثاقبة وخطوات محسوبة وفق منهج علمي في العمل.

ويتمنى المشاركون في الندوة على منظمة العمل العربية إعطاء الحماية الاجتماعية الاهتمام الذي يتناسب مع الهدف النبيل لخدمة الأمة العربية وقوى الإنتاج والعمل فيها.

و بذلك اختتمت أعمال الندوة.